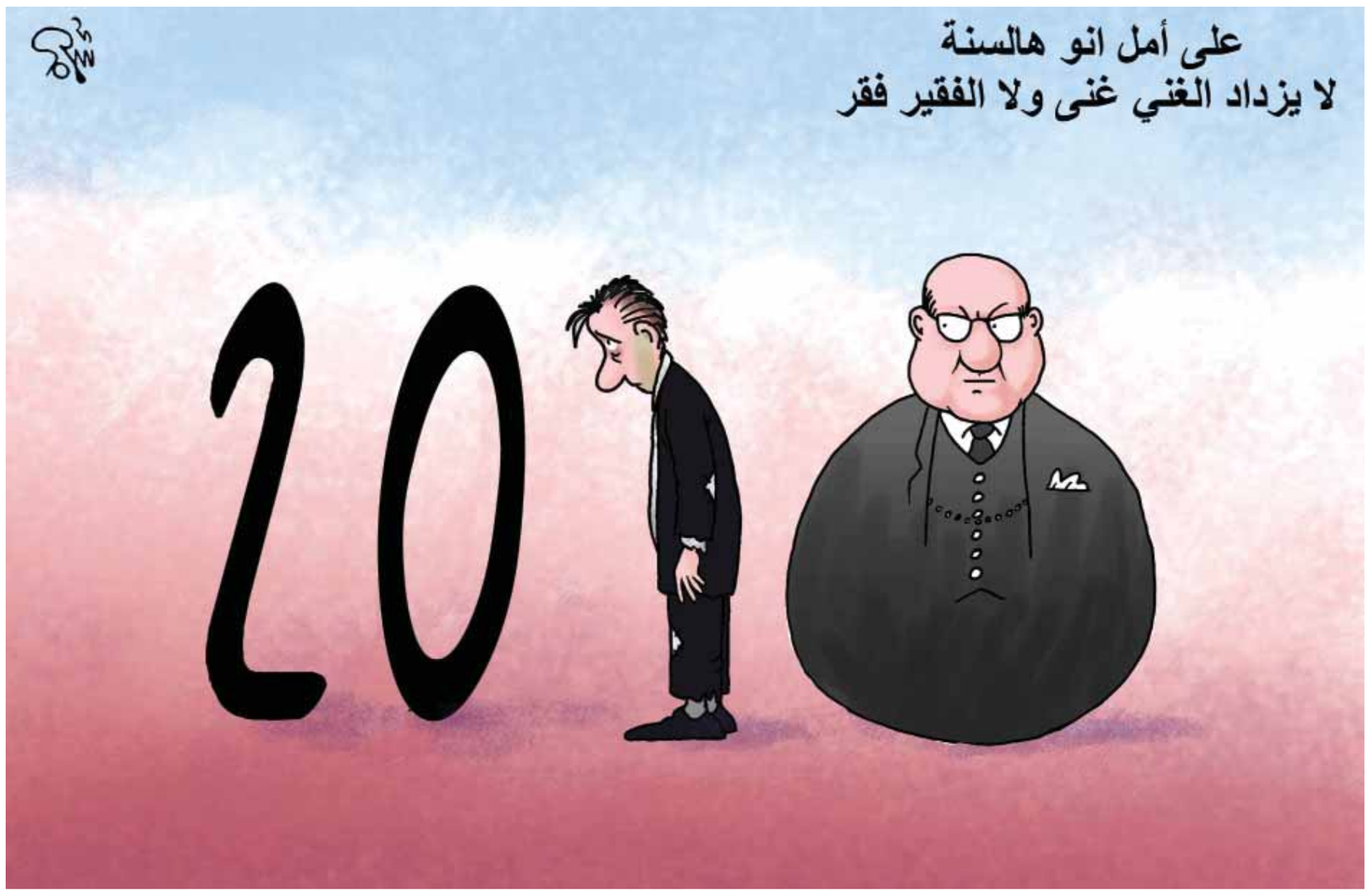

قريباً مدن أعمال في سورية

| محمد راكان مصطفى

كشف مسؤول حكومي لـ«الوطن» عن اقتراح لإقامة مدن أعمال أسوة بالمدن الصناعية، تجسيداً لبرنامج الحكومة للاستثمار والإنتاج وبما يلبي احتياجات أعمال منظومة في الفترة القادمة عن طريق بنية أعمال متطورة.

مبيناً أنه تم اقتراح بعض الأماكن لإقامة هذه المدن في عدد من المحافظات، مؤكداً على لحظ احتياجات قطاع الأعمال من جميع الخدمات عن طريق وجود كوات ودوائر للوزارات والجهات التي يتقاطع عملها مع عمل الشركات التجارية بما يضمن تسهيل معاملاتها والحصول على الموافقات والوثائق المطلوبة، إضافة إلى افتتاح فروع ومكاتب للمصارف.

وتضم مدن الأعمال مكاتب صغيرة تخدم أصحاب الفعاليات التجارية والمهنية إضافة إلى وجود مقرات لشركات كبيرة كحاضنة أعمال متطورة من شأنها تخفيف الضغط عن مراكز المدن، مع إمكانية تقديم الدعم للمدن الصناعية عبر تسويق منتجاتها عن طريق شركات تجارية متخصصة.

كما يتيح المشروع تأمين مكاتب للخريجين من ذوي الدخل المحدود مع إمكانية التقسيط كدعم حكومي يقدم للشباب للانطلاق بمشاريعهم وكرعاية لذوي الإبداع والريادة، ويحد من مستوى البطالة بين الشباب.

إلى ذلك علمت «الوطن» عن موافقة لجنة الخدمات في رئاسة مجلس الوزراء على إقامة مدن أعمال متخصصة قريباً بجهود متكاملة من قبل كافة الوزارات بما يضمن نجاح الخطة وتلبية متطلبات مرحلة إعادة الأعمار.

يشار إلى أنه ووفقاً لأبحاث إحدى الشركات العالمية المختصة تم تحديد أهم عشر مدن أعمال في العالم التي تقدم أفضل فرص النجاح من حيث المناخ التنافسي للأعمال وهي شيناي (الصين)، وبنغالور ودلهي (الهند)، ومانيلا (الفلبين)، وتيانجن وداليان (الصين)، وبوينس ايرس (الارجنتين) وساوباولو (البرازيل) وسوزهو (الصين).

عودة الأهالي ستتزامن مع التأهيل... ورصد ٥٠ ملياراً للبنى التحتية ونحو مليار لمدخلها

إبراهيم لـ«الوطن»: البدء بتأهيل داريا لعودة ١٠٠ ألف مواطن

- تنظيم المنطقة العشوائية في داريا وسبينة على غرار مرسوم ٦٦
- تأسيس شركة قابضة لريف دمشق على غرار المدينة

| محمد منار حميجو

كشف محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم أنه سيتم البدء بتأهيل منطقة داريا بريف دمشق في الأشهر الأولى هذا العام تمهيداً لعودة نحو ١٠٠ ألف مواطن من سكانها، مؤكداً أن عودة الأهالي ستتزامن مع البدء بالتأهيل.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح إبراهيم أنه سيتم تأهيل المنطقة من ثلاثة محاور عبر ترميم مدخلها الذي رصد له نحو مليار ليرة ومن ثم تأهيل البنى التحتية والذي رصد لها ٥٠ مليار ليرة، إضافة إلى تأهيل المنازل المتضررة.

وأضاف إبراهيم: تم وضع مقترحات عديدة للتأهيل بعد التعاقد مع مؤسسة الإنشاءات العسكرية وجامعة دمشق ومكتب متخصص في تخطيط المدن وذلك لتكون الدراسة متكاملة، موضحا أنه سيتم تنظيم المنطقة العشوائية في المنطقة البالغة مساحتها ٩٣٢ هكتاراً وذلك على غرار مرسوم ٦٦ خلف الرازي في منطقة كفرسوسة في دمشق.

وأكد إبراهيم أن من بين المقترحات إحداث مدينة رياضية وحديقة حيوان في المنطقة، مضيفاً: المقترحات مازالت تدرس للبدء بمشروع التأهيل.

وفيما يتعلق بمنطقة سبينة أكد إبراهيم أنه تم وضع مخطط تنظيمي لتأهيل نحو ٢٠٠ هكتار في المنطقة العشوائية تمهيداً لعودة الأهالي، مشيراً إلى أن تقرير بلدية المنطقة تضمن عدم صلاحية السكن في هذه المنطقة العشوائية.

وأشار إبراهيم إلى أنه تمت عودة الأهالي إلى المناطق التي تم تأهيلها في سبينة لكن هناك مناطق عشوائية فيها لا تصلح للسكن ولابد من تأهيلها وهذا ما يتم العمل عليه، مؤكداً أن كل مواطن سيأخذ حقه وأكثر عبر تعويضه.

ولفت إبراهيم إلى أن الدولة أنفقت أكثر من ١٠ مليارات ليرة لتأهيل البنى التحتية من كهرباء ومياه واتصالات في منطقتي وادي بردى والزبداني.

كما أعلن إبراهيم عن نية المحافظة تأسيس شركة قابضة على غرار محافظة دمشق، مبيناً أن الأمر متاح للقطاع الخاص للدخول في الشركة إضافة إلى غرفتي التجارة والصناعة في ريف دمشق.

وأوضح إبراهيم أن هدف الشركة إنجاز مشاريع جديدة وخصوصاً في ظل مرحلة إعادة الأعمار، مؤكداً أن تأسيسها سيكون خلال العام الحالي من دون أن يذكر المدة الزمنية لذلك.

وفيما يتعلق بموضوع الحواجز قال إبراهيم: يتم تخفيف الحواجز في المناطق الآمنة، موضحاً أن بعض المناطق مرتبطة بأخرى وذلك لا تكون آمنة ما يدفع ذلك للإبقاء على الحواجز حفاظاً على حياة المواطنين.

وأكد إبراهيم أنه تم تخفيف الحواجز على طريق بلودان من ١٤ إلى ٣ حواجز بعدما عاد الأمان إليها، مشيراً إلى أنه في مدينة دمشق خفت الحواجز أيضاً.

وأشار إبراهيم إلى موضوع التسويات معلناً عن تسوية وضع عدد كبير من المواطنين من دون أن يذكر أرقام الذين تمت تسوية أوضاعهم في المحافظة، موضحاً أنه تم منح ٦ أشهر لمن يريد تسوية وضعه ومن ثم تم تجديدها وذلك لإعطاء فرصة لمن يريد أن يسوي وضعه.

وأكد إبراهيم: أصبح هناك ثقة بالدولة في موضوع التسويات وخصوصاً أن التجارب السابقة أثبتت ذلك ما دفع عدداً كبيراً إلى تسوية أوضاعهم، موضحاً أن أي شخص يرغب في تسوية وضعه يتم مباشرة العمل على ذلك بعد الحصول على الموافقات الخاصة بذلك.

وكان إبراهيم أعلن في تصريحات صحفية سابقة أن عدد الذين تمت تسوية أوضاعهم في الكسوة في ريف دمشق بلغ أكثر من ٤ آلاف شخص ما يدل على ازدياد عدد الراغبين في تسوية أوضاعهم.

٣,٦ مليارات لهدم وترحيل أنقاض داريا

| عبد المنعم مسعود

قال تقرير لمحافظة ريف دمشق إن قيمة العقود المبرمة لصالح مدينة داريا بلغت أكثر من ٣,٩ مليارات ليرة من بند إعادة الإعمار.

وكشف التقرير أن تكلفة هدم وتكسير وترحيل أنقاض في منطقة داريا تبلغ ٣,٦ مليارات وأن العقد قيد التصديق في محافظة الريف.

وبين عضو المكتب التنفيذي للمدن في محافظة ريف دمشق إياد محمد خير النادر أن العقد تم توقيفه من الوزارة بانتظار التمويل.

وأوضح النادر أن مخصصات داريا من إعادة الإعمار حالياً مليار ليرة صرف منها ٣٧ مليوناً على تأهيل مبنى مجلس المدينة و٥٠ مليوناً على إعادة شبكة مياه الشرب و٢١ مليوناً للمركز الثقافي في المدينة و٦٠ مليوناً للاتصالات و٣٥ مليوناً لمركز الشرطة و٥٠ مليوناً للصرف الصحي و٧٠ مليوناً لمستوصف داريا و١٢٥ مليوناً لصيانة مدرستين.

وكشف النادر عن عقد بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة لصالح منطقة فضلون في داريا قيد التصديق، إضافة لـ٢٠٠ مليون لكهرباء ريف دمشق تنتظر عودة الأهالي للبدء بإيصال الكهرباء إلى التجمعات السكنية حال الانتهاء من ترحيل الأنقاض.

وبالعودة إلى تقرير المحافظة فقد بين أنها صدقت على عقد لإزالة وترحيل أنقاض في مدينة داريا بأكثر من ٢٤٩ مليون ليرة وان المكان تم تسليمه للإنشاءات فرع دمشق.

ووفقا للتقرير فقد تم تخصيص ٦٨ مليوناً لإعادة تأهيل طريق محطة المعالجة في داريا من جهة اتستراد درعا إضافة إلى تخصيص ٦٠ مليوناً لصيانة الطريق العام في داريا من المتحلق الجنوبي حتى دوار الباسل.

تسويق ١٠ آلاف طن من أقطان الرقة و٥٠٠ طن من القمح

الفياض: استثمار ٣٠ ألف هكتار من الأراضي المروية في المناطق المحررة

| محمود الصالح

كشف مدير الزراعة والإصلاح الزراعي في الرقة علي الفياض عن تسويق ٥٠٠ طن من القمح من المناطق التي حررها الجيش العربي السوري في الرقة، تم تسويقها إلى مراكز الحبوب في حلب وحمص.

مشيراً إلى تسويق ١١٠٠ طن من القطن من ناحيتي السبخة ومعدان المحررتين إلى مراكز استلام الأقطان والمحالج في حماة، لافتاً إلى وجود نحو ٤٠٠ طن تم قطافها ولم يتم تسويقها بعد علما أن تقديرات إنتاج القطن في الرقة لهذا الموسم هي ٢٠ ألف طن منها ١٥٠٠ طن في السبخة ومعدان و١٨٥٠٠ طن في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات المسلحة الكردية، التي أجبرت الفلاحين على بيعها القطن، والآن يتم تسويق هذا القطن عبر وسيط إلى محالج الأقطان في حماة وتم تسويق ١٠ آلاف طن ومازالت هناك كميات تصل إلى ٥ آلاف طن لم يتم تسويقها بعد.

وأوضح الفياض أن إنتاج المحافظة من الذرة الصفراء هذا الموسم يصل إلى ٥٠ ألف طن وكل هذه الكميات يتم تجفيفها يدويا بسبب تخريب المجموعات الإرهابية للمجففات في الرقة ودير الزور والحسكة، ويتم بيع الذرة في الأسواق المحلية بأسعار متدنية جداً ٥٠-٦٠ ليرة للكغ الواحد.

وأكد مدير الزراعة وجود ٣٠ ألف هكتار من الأراضي المروية يتم الآن العمل على استثمارها بعد أن تم تفعيل الدوائر الزراعية في الدبسي ومعدان والسبخة لمتابعة تنفيذ الخطة الزراعية.

وبين الفياض أن المساحة الكلية المزروعة للمحافظة ١,٩ مليون هكتار منها ٢٢٣ ألف هكتار مروي ومنها ١٠٦ آلاف هكتار ري على مشاريع حكومية بوساطة شبكات الري و١٠ آلاف تروى من نهر الفرات مباشرة بوساطة ضخ المحركات و١٥ ألف هكتار بالضخ من نهر الجلاب و٨٢ ألف هكتار تروى من الآبار و٧٥٠٠ هكتار تروى من البحيرات بالضخ و٢٦٠٠ هكتار من مصارف الري الحكومية.

أما بالنسبة للخطة الزراعية فقد تقرر زراعة ١٩٤ ألف هكتار بالقمح المروي تم حتى الآن زراعة ٥٠ ألف هكتار، الشعير الحبي المروي ٥٠٠٠هكتار المزروع ٢٠ ألف هكتار البقوليات ١١٥ تمت زراعة ٥ آلاف هكتار بالفول. ويبرر الفياض أسباب زيادة المساحات المزروعة بالفول والشعير أن هذين المحصولين لا يحتاجان إلى أسمدة لذلك هناك إقبال كبير على زراعتهما. أما الزراعة البعلية فهي قليلة جداً حتى الآن بسبب قلة الأمطار وعدم تشجع الفلاحين على الزراعة حيث تبلغ خطة الشعير البعل ٣٦٣ ألف هكتار لم يزرع منها سوى ١٣٥ ألف هكتار.

لافتاً إلى أن الأضرار كانت كبيرة جداً وحتى الآن لم يتم تثبيت الأرقام النهائية للأضرار، لكن يمكن أن نتبين ذلك فيما لو عرفنا أن إنتاج الرقة من القمح عام ٢٠١٢ كان ٦٥٠ ألف طن ومن القطن ٢٠٠ ألف طن ومن الذرة ١٥٠ ألف طن و٢٠٠ ألف طن من الشوندر السكري. كما تم تدمير وخروج معمل السكر ومحلج الرقة ومجففات الأعلاف وصوامع الحبوب وعدد كبير من الجسور ومراكز إنتاج الغراس وسرقة كافة آليات وتجهيزات مديرية الزراعة، وسرقة محتويات مراكز البحوث الزراعية وشبكات الري والمحركات في جميع المناطق.

انحباس المطر يهدد المحاصيل في السويداء

| السويداء - عبير صيموعة

أكد مدير زراعة السويداء أيهم حامد أن الانحباس المطري الذي تعاني منه المنطقة بشكل عام ومحافظة السويداء خصوصاً انعكس سلباً على المحاصيل الحقلية ولاسيما محصول الشعير الذي دخل في مرحلة الخطر نتيجة لتوقف الأمطار مضيفاً إنه في حال تمت الهطلات المطرية خلال الأيام القادمة سيكون إنتاج المحافظة من الشعير متدنياً أما بالنسبة للقمح فما زال خارج نطاق الخطر ولكن في حال استمر الانحباس المطري لمدة عشرة أيام متتالية سينعكس سلبا على محصول القمح مشيراً إلى أن توقف الأمطار جمد الزراعات الحقلية لدى مزارعي المحافظة فالخطة الزراعية ما زالت تسير بخطا بطيئة.

لافتاً إلى أن المساحات المزروعة منخفضة قياساً بالموسم الماضي بسبب عدم هطل الأمطار بشكل كاف لكون أغلبية الزراعات بعلية في المحافظة متوقعاً ارتفاع وتيرتها في الأيام القادمة حيث تتضمن خطة زراعة محصول القمح بالسويداء ٣٣٠٩٩ هكتاراً والشعير ١٩١٣٢ هكتاراً.

كما أشار حامد إلى ما واجهه تنفيذ الخطة الزراعية المقررة للمحاصيل الحقلية وخاصة القمح منها في العام الماضي جراء عدم هطل كميات كافية من الأمطار في أوقات زراعة القمح الذي يعتمد على الرطوبة الأرضية في الطبقات السطحية دفع كثيراً من المزارعين إلى استبدال زراعته في بعض المساحات بالحمص.

رأس السنة تنعش أسواق حلب

| حلب- خالد زنكلو

أنعش رأس السنة الميلادية أسواق حلب التجارية جراء إقبال الحلبيين على الاحتفال بالمناسبة بعد فترة كساد ألمت بها طوال الشهر المنصرم.

وأوضح أصحاب محال تجارية لـ«الوطن» أن مبيعاتهم تحسنت كثيراً خلال الأيام الثلاثة الأخيرة التي سبقت مناسبة استقبال سنة جديدة ساد الاحتفال بها ارتياد المطاعم ومحال السهر وشراء مستلزماته من ألبسة وحلويات ومواد الزينة لتعوض الكساد الذي ضرب الأسواق مع دخول الشتاء وصرف الرواتب في مراحل مبكرة من عمرها الافتراضي.

وبين صاحب محل ألبسة بحي الفرقان أن مبيعاته وخصوصاً لألبسة الأطفال، ارتفعت كثيراً بمناسبة الاحتفاء برأس السنة لتقارب مثيلتها تقريباً في السنوات التي سبقت الحرب في حلب قبل دخول المسلحين إليها في تموز ٢٠١٢، ما أعاد إلى الأذهان انتعاش تجارة الألبسة مجدداً ولاسيما الوطنية منها التي لاقت إقبال المتسوقين على الرغم من توافر الألبسة الأجنبية المهربة مثل التركية التي تغزو «موديلاتها» الأسواق الحلبية.

ولفت مالك ورشة لصناعة الألبسة النسائية في المنطقة الصناعية بحي الكلاسة إلى أن إنتاج ورشته يباع بشكل كامل في الأسواق المحلية بسبب جودتها وإقبال السكان عليها وعلى الألبسة الوطنية بشكل عام لثقتهم بجودتها وأسعارها المنافسة، وأشار إلى طرح تصاميم جديدة بمناسبة عيدي الميلاد المجيد ورأس السنة الميلادية وبيع معظم إنتاجها في المحال المخصصة لها.

وقال أحد أساتذة كلية الاقتصاد بجامعة حلب: إن الحرب وتداعياتها لم تبدل في سلوك السكان لجهة الاحتفال بمناسبة رأس السنة الميلادية التي ضربوا موعداً لقضاء وقت ممتع مع العائلة والأصدقاء بها على حين اختفت المناسبة من أجندة الأهالي في أرياف حلب التي يسيطر عليها المسلحون الذين غيبوا الاحتفال بمناسبات اجتماعية وأحلوا غيرها وفق أهوائهم.

واستقبلت مدينة حلب المحتفلين برأس السنة في مطاعمها ومقاصفها التي حجزت معظم مقاعدها على الرغم من استقدام مطربين من الدرجة الثانية غزت إعلاناتهم الشوارع بالإعلانات الطرقية، وعادت حلب ليلة رأس السنة مدينة محبة للطرب والسهر حتى وقت متأخر من الليل بحلول الأمن والاستقرار فيها باستثناء المفرقعات والعيارات النارية الحية التي أرقت الأهالي مع حلول منتصف الليل.

السماح للطلاب بالنقل من الجامعات المعتمدة في الخارج إلى الجامعات السورية بأي اختصاص بشروط

| فادي بك الشريف

أصدر رئيس مجلس التعليم العالي- الوزير عاطف نداف قراراً «حصلت «الوطن» على نسخة منه» سمح بموجبه تغيير قيد الطالب في الجامعة نفسها أو من أي جامعة حكومية أو خاصة غير سورية معتمدة من الوزارة على أن يكون الطالب محققاً شرط المعدل في الشهادة الثانوية في سنة تغيير قيده إلى الجامعة الخاصة في الاختصاص المراد تغيير القيد إليه. ولا يجوز بموجب القرار أن يزيد الإعفاء على ٥٠ بالمئة من مقررات الخطة في الاختصاص وألا تقل مدة إقامة الطالب في بلد الدراسة عن ٨ أشهر سنوياً.

يأتي القرار تعديلاً للمادة ٢٢ من قرار مجلس التعليم العالي لعام ٢٠١٦ المتضمن قواعد القبول والتحويل المماثل في الجامعات الخاصة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون وزير التعليم العالي لشؤون الجامعات الخاصة أن القرار سمح للطلاب الذين يدرسون في أي جامعة في الخارج معتمدة لدى الوزارة بالنقل إلى أي جامعة خاصة سورية داخل القطر في أي اختصاص من الاختصاصات.

مضيفاً: إنه في السابق كان النقل يشمل فقط الاختصاصات المتماثلة، وحالياً بإمكان الطالب النقل لأي اختصاص يرغب فيه غير متماثل، على أن يتم الالتزام بتحقيق الشروط التي تضمنها القرار. كما نوه معاون وزير التعليم العالي بأهمية القرار في التسهيل على الطلاب في الخارج ممن يفكرون بالعودة لاستكمال دراستهم وتحصيلهم العلمي داخل القطر، بحيث يتم التسجيل والاستفادة من القرار قبل نهاية كل فصل دراسي.